

* Abdou Moussa | عبدو موسى

"عيش مرحح": الاقتصاد السياسي للسيادة على الغذاء في مصر

"Merahrah Bread": Political Economy of Food Sovereignty in Egypt

عنوان الكتاب: عيش مرحح: الاقتصاد السياسي للسيادة على الغذاء في مصر

المؤلف: محمد رمضان وصقر النور.

الناشر: الجيزة: دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات.

تاريخ النشر: 2021.

عدد الصفحات: 236 صفحة.

* باحث، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

Researcher at the Arab Centre for Research and Policy Studies.

Email: abdou.moussa@dohainstitute.org

نبه الغزو الروسي لأوكرانيا مجدداً إلى الأثر الهائل في معيشة الفقراء حول العالم لما بات يسمى أزمة أسعار الغذاء، وهي الأزمة الممتدة منذ أن حدثت الأزمة المالية العالمية (2008)، وليس بمستغرب أن تُصدِّي إجراس هذا التنبؤ في بلادنا العربية بحدة مضاعفة؛ إذ إنها بين مجتمعات الجنوب الفقيرة الأشد هشاشة أمام تقلبات السوق العالمية⁽¹⁾ واليوم نراها تقف رهينة تلك الحرب التي اندلعت بين طرفين يسيطران على صادرات القمح إلى المنطقة. بل إن الحال تصل إلى أقصاها في بلد كمصر، اعتمد على روسيا وحدها في تدبير 69 في المائة من احتياجاته من القمح في عام 2021⁽²⁾. ويسود التوقع بأن تسجل أسعار هذه السلعة الاستراتيجية ارتفاعاً يجاوز الـ 40 في المائة⁽³⁾. في المقابل كثُر الحديث عن خطط طارئة للحكومة لأجل الاستعاذه عمماً يُستورد من شرق أوروبا، عبر التوسيع مجدداً في خطتها لزراعة 3.6 مليون فدان من القمح المحلي، بغية تحقيق 60-62 في المائة من الاكتفاء الذاتي منه هذا الموسم، ومن المقرر أن تنتهي 9.5 إلى 10 ملايين طن، من أصل احتياج يقدر بـ 18 مليون طن⁽⁴⁾.

يتوقع أن تأتي الخطط الجديدة على حساب المحاصيل النقدية التي يعتمد على عوائدها الاقتصاد الزراعي في مصر. ويسهل مع هذا التراجع أن تتوقع جملة مضافة من التداعيات على معيشة الفلاح المصري، فتصاعد سعر مشتقات البتروال مجدداً، في ظل قفزات السعر العالمي بسبب الحرب، ينعكس سلبياً على أسعار العديد من مدخلات الإنتاج الزراعي. والأمر ليس في حاجة إلى كارثة مضافة، في ظل ما تعانيه الاقتصادات العربية منذ عامين من آثار تعطيل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) لسلسل الإمداد على الصعيد العالمي، على نحوٍ قفز بجمل أسعار الغذاء إلى مستوى استثنائي⁽⁵⁾.

صحيح أن ارتفاع أسعار الغذاء على الصعيد العالمي ظاهرة مرصودة تحرّكها سياسات اقتصادية دولية بعينها، لكنها تزداد سوءاً مع الكوارث التي تصيب النظام الاقتصادي العالمي، وتجعل ميزته في الاعتماد المتبادل هي ذاتها عيبة الأكبر؛ ففي أزمات كتلك، تزداد معدلات سقوط المزيد من سكان بلدان الجنوب في هاوية الفقر وتدهور المعيشة. وفي ظرفٍ كهذا، تجد السياسة الزراعية في مصر نفسها محل اختبار حقيقي، وبخاصة في منحاتها النيوليبرالية، المرتكزة على تصور بعينه للتقسيم الدولي للعمل، يؤدي فيه الجنوب دور المصدر للخامات ومدخلات الصناعة الأولية، بما فيها المنتجات الزراعية، وترتبطه في توفير احتياجاته علاقات لا تكافؤية مع المنظومة الرأسمالية. جعلت النيوليبرالية من هذا التقسيم "طبيعة" ومعطى اقتصادياً ثابتاً، بينما خطابها الأيديولوجي يَعِدُ من يتحملون قسوة هذه السياسات بتساقط الشمار عليهم. لكن حقيقة تدهور الموقف

1 "Middle East to Suffer from the Grain Shortage due to the War in Ukraine," *Business Standard*, 7/3/2022, accessed on 7/3/2022, at: <https://bit.ly/3Oo8E8O>

2 تشير بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر إلى أن روسيا تحتل رأس قائمة الدول الموردة للقمح إلى مصر، حيث سجلت قيمة واردات مصر منها 1.2 مليار دولار ويكمية بلغت 4.2 مليون طن بنسبة 69.4 في المائة من إجمالي كمية واردات مصر من القمح، وذلك في خلال الـ 11 شهراً الأولى من عام 2021. ينظر: محمد سامي، "بعد أزمة روسيا وأوكرانيا.. إجراء جديد من التموين بشأن استيراد القمح"، مصراوى، 2022/2/26، شوهد في 20/4/2022، في: <https://bit.ly/3KHMD2q>

3 Salma El Wardany & Abdel Latif Wahba, "War Choking off Wheat Leaves Middle East Buyers Most Vulnerable," *Bloomberg*, 2/3/2022, accessed on 20/4/2022, at: <https://bit.ly/3KYZ1eU>

4 "الحكومة ترفع مستهدفها لمشتريات القمح المحلي مع احتدام الصراع الروسي الأوكراني"، إنتربرايز، 2/3/2022، شوهد في 20/4/2022، في: <https://bit.ly/3vYFI0n>

5 للمزيد عن آثار جائحة (كوفيد-19) في أسعار الغذاء على الصعيد العالمي، ينظر تقرير لجنة الأمن الغذائي العالمي:

"Impacts of COVID-19 on Food Security and Nutrition: Developing Effective Policy Responses to Address The Hunger and Malnutrition Pandemic," Committee on World Food Security, September 2020, accessed on 21/4/2022, at: <https://www.fao.org/3/cb1000en/cb1000en.pdf>

المعيشي لفلاحي الجنوب في العموم، ولفلاحي منطقتنا على وجه الخصوص، منذ أن طبّقت هذه السياسات، تطرح علامة استفهام كل يوم، تشكيك في صدق هذه الوعود؛ وكيف يخفي أن تلك السياسات لم تعد تصنعها يدُّ خفية، بل يرى فقراء الجنوب يدأً علىنية للشركات المتعددة الجنسيات، ولرأس المال الدولي الاحتكاري، الذي تحرر من كل قيد بفضل الاتفاques الدولى لتحرير التجارة، في صنع هذه الأوضاع.

من هنا، تبع أهمية المفاهيم البديلة والمقاومة لأيديولوجيا النيوليبرالية، وبخاصة مفهوم السيادة الزراعية، الذي يدور حوله هذا الكتاب المهم للاقتصاديين محمد رمضان، الباحث في المبادرة الوطنية لدعم التعاونيات، وصغر النور، الباحث المشارك في معهد بحوث التنمية المستدامة في باريس. يتضاءل الاهتمام بهذه المفاهيم المقاومة، المستقاة من ممارسات الناس وأفعالهم في مواجهتهم غوايل الإفقار وأثار سياسات التقشف، بالرغم من وضوح أنها الجزء المخفي من التحولات الاجتماعية والسياسية. ولعل المتأمل في الأحوال المعيشية في المنطقة العربية خلال العقد الماضي يدرك مدى صعوبة فصل مفاهيم السيادة الزراعية عمّا أضمره الريع العربي من مطالبات الديمقراطية الجذرية، وما يتصل بها من ديمقراطية التوزيع، وهو بعض من حلم الجماهير بعدلة اجتماعية تترجم في سياسات لا تنحاز ضد الفقراء في الريف وهوامش المدن، وتنتج مكاسب حقيقة يلمسها هؤلاء المغبونون.

هذا الكتاب بمنزلة صرخة علمية، معززة بالشهاد الميدانية، في وجه السياسات النيوليبرالية وطغيانها على الاقتصاد الزراعي في مصر. وهو يلفت النظر إلى عالم منسي، بقرى حزام الريف الأشد فقرًا في شمال صعيد مصر ووسطه. ومن قلب هذا العالم الشديد القسوة، يبين الكتاب تجارب صغيرة لفلاحين على حوارٍ الإدّاع قدّموا صورًا مدهشة لمقاومة النيوليبرالية. مقاومة تقوم على فكر عملي تحت مسمى "السيادة الغذائية" وجعلها أولوية قصوى، وتترجم في قرارات اقتصادية ذكية، وشديدة التأثير في معيشة الأسر. تنتهي هذه القرارات إلى رفض الاندماج الكامل في السوق، وعدم الانصياع للمنطق النفعي، وتكون صور تكيفية، تستجيب لضغوطات السلطة الزراعية وضغوطات السوق، لكنها لا تتنازل عن الحق في الغذاء الآمن والصحي، وفي عائد عن العمل مُجزٍ.

المنهج والتساؤلات وهيكل الكتاب

تبعد المنهجية التي اتبّعها المؤلفان مرکبة بين تحليلات الاقتصاد الزراعي ومقاربات علم اجتماع الريف، وأكثر ما يلفت الانتباه فيها هو التركيز على صغار المنتجين في الريف، ممّن يعيشون تحت مظلة الفقر المدقع. يجيب الكتاب عن سؤال في قلب السياسة، وفي قلب علاقات المجتمع والدولة، ألا وهو سؤال العدالة الاجتماعية، على الرغم من محدودية نطاقه البشري، باقتصراره على قريتين في صعيد مصر الشمالي والأوسط، وتركيزه على دراسة عدد محدود من المحاصيل وليس مجملها. ويأخذنا أيضًا إلى مثال مهمّ عن سياسات السيطرة، وتحكم السلطة في الجسد ونتاج عمله، وتفاعل هذا النتاج بوصفه قيمة تداولية مع آليات السلطة وانتظاماتها. ولعلي أقول إنّ ما يرد في فصول الكتاب الستة إنما يجدد الطرح الكلاسيكي لهارولد لاسوبل بخصوص معنى السياسة، ويراهما من زاوية التوزيع، معنى أنّ فهم المصالح وممارسة التأثير وديناميّات عمل القوة في الواقع الاجتماعي، يبدأ من الإجابة عن الأسئلة التالية: من يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟⁽⁶⁾

6 Harold D. Laswell, *Politics: Who Gets What, When, How* (New York: Whittlesey House, 1936).

يسلط الكتاب هذه المعضلة، آخذًا بيد القارئ عبر رحلة تتبع ديناميات توزيع القيم في ريف مصر، سواء القيم المادية من الثروة والأملاك والموارد الطبيعية، أو غير المادية من مكانات ونفوذ. وعلى الرغم من صغر نطاق البحث وصعوبة الادعاء بإمكان التعميم انطلاقاً من استنتاجاته، تبصر فوائد فيه، إذ على الأقل ينبع هنا كباحثين لإمكانية بحثية كبيرة في ظواهر اجتماع الريف؛ وهي ظواهر تستحق عنايةً أكبر.ربط الكتاب بين أحوال قرى صغيرة فقيرة وأوضاع فقراء الجنوب. وفي تضاعيفه يمكننا إبصار من أين يأتي فقرها هذا، من عين تستوعب ترابط علاقات الاستغلال؛ استغلال المدينة لريفها، واستغلال المركز الحضري لأطرافه، واستغلال قلة الهيمنة على القرار الاقتصادي (ملأً ومستثمرين يرتدون قفازًا اسمه السياسيون) لكل هذا، وكيف يمثلون الجسر بعملهم وكلاء للشركات الكبيرة المتحكمه في الاقتصاد العالمي، ويلتزمون بقيود وروابط تضمر سلطوية هذا النظام الاقتصادي الدولي، تضمن في الأخير استنزاف القيمة ونقلها صوب المركز.

لقد اجتهد المؤلفان في تفكيك عناصر مصطلح السيادة الزراعية، منطلقين من فهم للمنظومة الدولية للغذاء، وما شهدته آليات عمل الرأسمالية الزراعية على الصعيد الدولي، وكيف يجري تحريك القيمة من بلدان الأطراف في هذا النظام نحو مركزه، ضمن إطار مفهوم حرية التجارة النيوليبرالي الراهن، الذي اندمجت فيه البلدان الزراعية، كمصر ومثيلاتها في العالم الثالث، في هذه المنظومة ومبادلتها اللامتكافية. وهمما منتبهان لتشغيل الكثير من مفاهيم نظريات الفعل والمقاومة الاجتماعية أمام النيوليبرالية ولعبتها في فرض مفاهيمها الضيقة الرؤية، التي تجعل من المنفعة الاقتصادية اختزالاً لمعنى المنفعة الاجتماعية الأوسع، وتفرض مرکزة الإنسان الاقتصادي homo economicus في بؤرة التفكير السياسي. وسيدهش القارئ لبراعة تطبيق الفلاحين في هذه القرى البعيدة مفاهيم اقتصادية متطرفة على بساطتها من الوجهة الإنسانية.

إضافة إلى المقدمة، ضم الكتاب ستة فصول؛ رسم الباحثان في الفصل الأول (ص 40-21) إطارًا منهاجيًّا شديد التماส، اجتهدوا فيه لإيضاح البنية المفاهيمية المركبة التي وظفها في أقسام الكتاب الخمسة الأخرى. كما بينا الفوارق بين ما وصفاه بالسيادة الغذائية وما عننته التوجهات النيوليبرالية بشعار "الأمن الغذائي" الرنان. وأبرزوا التباين المنهاجي في تناول السياسيين على الصعيد البشي. ومن هذه المداخلة الجدالية عرجا على الفصل الثاني (ص 41-78)، بعرض بانوراما تاريخية للتحولات التي عرفها الريف المصري عبر القرن العشرين، وبينا العوامل الرئيسة وراء هيكلة اقتصاده الزراعي على النحو الذي نراه اليوم، وبخاصة ما يتصل بالتأطير القانوني للملكية وسلطة إدارة الريف وتنظيم الدورات الزراعية، وغيرها. دلف الباحثان في الفصل الثالث (ص 79-114) إلى الجانب الميداني مباشرة، وقدّما بحثًا ميدانيًّا عن محصول البطاطس، بوصفه أحد أبرز المحاصيل التي تسمها القيمة التجارية العالمية، وتنقف على رأس قوائم التصدير، وتحكم في وجودها الشركات والدولة معاً، وتوثر سياسات زراعتها في نواتج العمل وفي نمط الغذاء. وينضم إلى هذا الفصل فصلٌ رابع مكمل (ص 115-144)، يطرح نموذجاً للربط الإدماجي بالسوق العالمية، وهو سياسة الزراعة التعاقدية الملزمة، تطبيقاً على إنتاج السكر من البنجر، وأدوار شركات الإنتاج المحتكرة لمحصول البنجر.

ييز الفصلان إشكالات إدماج الفلاح المصري وما ينتجه في السوق العالمية، وطبيعة الآليات السلطوية والاستغلالية التي تتجزء هذا الإدماج. وفي الفصل الخامس (ص 145-176) ناقش الباحثان تطبيق مفاهيم السيادة الغذائية، وما يعترض ذلك من معوقات، وبخاصة مع تحولات الملكية في القرىتين محل الدراسة. توسل الباحثان في ذلك حزمة من المتغيرات الكمية والنوعية، ليضعوا أمام القارئ عيّنَيَةً صورة بانورامية لتتشكل علاقات الإنتاج الزراعي في الريف المصري. وفي الفصل السادس أبرز الباحثان (ص 177-206) الموضوع الأكثر إثارةً للجدل، والذي اقتبس

منه اسم الكتاب، أي موضوع الخبز، أو بلغة المصريين "العيش". وألقيا الضوء على الأبعاد الجندرية للمقاومة عبر السيادة الغذائية وكذلك بيّنَا دور القدرات التنظيمية التضامنية في مجتمعات الريف الفقيرة في هذه المقاومة. في نهاية الكتاب وضع الباحثان خاتمة تولّف بين نواتجه، ومنحناً أفقًا لفهم مفهوم السيادة الغذائية على مستوى الفكر والممارسة، وكيف يتحدى العديد من النظم الراهنة التي تشوه معنى العدالة على الصعيد العالمي.

نذكر فيما يلي على بعض أفكار الكتاب التي نرى فيها أساساً مكيناً لجدلٍ مطلوب من الجماعة البحثية المعنية بالسياسات وبالاقتصاد الزراعي وبالحركات الاجتماعية، فضلاً عن المعنيين بالديمقراطية الجذرية وبطبيعة العلاقات الدولية الراهنة.

السيادة الغذائية مفهوماً وحركة

يحدثنا الكتاب، الذي رعته مبادرة أهلية صغيرة تأسست في محافظة الفيوم، وهي إحدى أقرن المحافظات في صعيد مصر، عن انكشاف الريف وقواه المنتجة أمام القوى الاحتكارية المحلية والدولية، وعن فعل المقاومة المتمثل في السعي لأجل "السيادة الغذائية". وبين أن السيادة الغذائية مفهوم يجمع بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي حركي؛ فمرتكزه هو تمكين الفلاح، وإعادة الاعتبار للبيئة المحلية، والأولوية لاحتياجاتها، من خلال تحقيق توازن عادل مع قوى السوق، يقي من انكشاف الفلاحين أمام أزمات كذلك التي حملتهاجائحة فيروس كورونا وال الحرب في أوكرانيا.

قد يبدو مفهوم السيادة الغذائية منتمياً إلى عالم قديم طمرته قوى العولمة، وهو أمر لا يجافي الحقيقة؛ فقد قصد به المؤلفان، وقصدت به الحركة العالمية التي تعبر عن مسعاها، استراتيجية ملناهضة سياسات ترشيد شملت النظام الغذائي عالمياً، وبعضاها كما هي الحال في مصر حمل مسميات زنانة، باسم "الأمن الغذائي"، في حين أن محتواه لم يجاوز الإفقار والتوجيع، والانصياع التام لهيمنة الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسيات على الاقتصاد الزراعي في الجنوب، والتحكم في المنظومة الغذائية على مستوى العالم أجمع.

من هنا، يبرز مفهوم السيادة الغذائية أساساً لحركة اجتماعية واسعة عابرة للحدود. تعني هذه الحركة ارتكاز السيادة الغذائية على حق طبيعي وأصيل للإنسان، هو الحق في الغذاء، ووجوب تمكين الناس من النفاذ إلى موردٍ آمن ومناسب لاحتاجاتهم المعيشية والاجتماعية والثقافية. وأنّ الأصل في هذا المفهوم هو أولوية حاجات البشر في المجتمع المحلي وكفاليتها، على أي اعتبارات اقتصادية أخرى.

من ثم، تروم الحركة بناء أنظمة بديلة لنظم إنتاج الغذاء الراهنة، لا تحطم عوالم الفلاحة والصيد والرعى، بل تعزز استقلالها، ولا ترهن بطن المجتمع لإرادة المتعكمين في رأس المال الدولي الكبير وصناع السياسات الزراعية المنحازة؛ ولطالما أثبت هؤلاء نفوفهم من الدعوة لاستيعاب احتياجات المجتمعات المحلية، فضلاً عن احترام إرادتها، وكذا هدر خبرتها، ونبي طابعها وعناصر انتظامها واستقرارها.

تشدد خبيرة الحق في الغذاء هالة برکات على أهمية تعين الفارق بين سياسات الأمن الغذائي وما تطالب به من السيادة الغذائية؛ الأخير مفهوم يُعني بما هو أبعد من مجرد توفيركم كافٍ من الغذاء، إذ يدعو إلى نظام بديل لتؤمن الاحتياجات الغذائية، يتسم بالتكامل والشمول، ويلتزم معايير للجودة والاستدامة، تؤطر معنى المصلحة الفضلى للفلاحين بوصفهم منتجي الغذاء⁽⁷⁾.

ونستشف من جدالات الكتاب أنَّ مثل هذا التوجه لا مجال لأن ينشأ بغير حركة شعبية، محلية وعالمية، قوامها تمكين وتقوية موقف المنتجين المباشرين، وهم في بلادنا في غالبيتهم من صغار المزارعين والصيادين ومربي الدواجن والمواشي، وضمان أن يكون لهم الدور الأكبر في صنع القرارات الخاصة بنظام إنتاج الغذاء. وهو أمر يحتاج إلى دعم المجتمع والحكومات لتعزيز قدراتهم على مواجهة الأوضاع الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات، التي تسيطر على مدخلات الزراعة الأساسية، بذوراً وأسمدةً وطاقة، وكذلك دعمهم في مواجهة تحكم شركات التصدير في التسعير وتحديد الجودة، وغير ذلك من أمور تؤثُّر في السوق.

يبرز الكتاب موقف السلطة في الحالة المصرية وكيف ظل رهيناً بهيمنة المنظور النيوليبرالي القائم على الانحياز لمصالح المستثمرين وقوى رأس المال والشركات على حساب المنتجين المباشرين. لم تر الحكومات المتعاقبة في السيادة الغذائية موقفاً استراتيجياً يستحق التبني لصالح عموم المواطنين، وظللت تطرح أطراً قانونية هي أقرب إلى إملاءات من هذه الشركات، وفي الممارسة، كانت تحمي مصالح ضيقَة لفترة من المستثمرين ووكالاء الشركات العالمية، بل بات القرار عملياً بأيديهم، وخفت تماًماً القوة التفاوضية للفلاحين.

السيادة على البدور في مواجهة الاحتكار المعمول

من بين المسائل العديدة التي يطرحها الكتاب، تبرز قضية السيادة على البدور، بوصفها نقطة البدء في السيادة الغذائية، ويضعنا من لدن هذه المسألة أمام سؤال أوسع عن آثار الإدماج القسري لنواتج التفكير والعمل القادمة من عالم الجنوب في آليات السوق العالمية. ويقدم الكتاب مشهدًا محلياً كاسفًا لحقيقة أنَّ السوق العالمية للبدور باقٍ برهونة بإرادة ثلاثة شركات دولية (ص 166) تسيطر وحدها على نصف السوق العالمية للبدور.

لقد سعت هذه الشركات معززةً بقوة دولها لتأطير نظام عالمي مانع للتنوع البيولوجي في مجال البدور، تقف على رأسه اتفاقيتان هما اتفاقية حماية الملكية الفكرية TRIPS و"الاتفاقية الدولية لحماية الأصناف الزراعية الجديدة"، والمعروفة اختصاراً باسم UPOV⁽⁸⁾. وقد شكّلت إطار الحماية المطلوبة لنهب الأصول الوراثية. الاتفاقية الأخيرة التي أقرّها البريطان المصري في عام 2017، وانضمت مصر بمحاجتها إلى الاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية في عام 2019، بضغطٍ من المحتكرين في الصادرات الزراعية، تناهض في أساسها السيادة الزراعية، وتعتدي على حق الفلاح في ملكية الأصول الوراثية التي تستنبط في أرضه، والتي راكمت تجويدها وتحسينها جهود أجيال من الفلاحين المحليين، قبل المعامل والشركات. دونما مبالغة، شرعن هذا الإطار ما يمكن اعتباره "منظومة كولونيالية الطابع"، للسيطرة على أصول الأفكار والسلع باسم هذه الحماية، وتشكلت معها موجة للنهب تغطيها مفاهيم الحماية القانونية، التي انحازت إلى القدرة على الوفاء بشكليات قانونية، كسرعة تسجيل براءات الاختراع.

يمثل توطين هذه البنية القانونية الدولية المنحازة للشركات شرطاً للارتباط بالسوق الدولية، استيراداً وتصديراً. وهو ينطوي على إهداه صريح لحق الفلاح في البدور، وفي نتاج جهود المبذول عبر أجيال متعاقبة رعت تلك

⁸ في مقابل انتراضات دعاة السيادة على الغذاء وحماية التنوع البيولوجي المحلي، تطرح الحكومة مسألة إقرار هذه الاتفاقية بوصفها نجاحاً. ينظر: إيهان محمد عباس، "ماذا يعني انضمام مصر لاتحاد حماية النباتات؟"، الأهرام، 28/11/2019، شوهد في 20/4/2022، في: <https://bit.ly/3jVqZu>

الأصول الوراثية، وفي حيازة قيمتها، لصالح نظام لتوريد البذور ينحاز إلى الشركات. وفي ظل هذه السياسة لم تتورع الشركات الاحتكارية عن ممارسات أقل ما توصف به أنها شريرة، كانت تتخذ من العلم ستاراً لفرض وتعيم البذور المعالجة وراثياً، والتي طالما حذر منها العلماء أنفسهم⁽⁹⁾. مارست بعض هذه الشركات أساليب عديدة لمنع إعادة إنتاج التقاوبي والبذور من الأصناف المختلفة، لصالح فرض أصناف بعينها تملك حقوقها وإنناجها، وعملت من خلال سلطات الدول عبر وكلائها لوقف إنجاء أي أصناف أخرى منافسة على الصعيد المحلي.

وم يكن مستغرباً أن هيمنة الشركات الاحتكارية على تجارة البذور قد قللتها الحكومة، بادعاء ملكية بعض أجهزتها للبذور بطريقة الشركات نفسها، بل نقل حقوق الملكية هذه إلى شركات خاصة، وعلى نحو ينكر حقوق المزارعين في البذور باسم الحماية القانونية. وكانت النتيجة منذ تطبيق هذه السياسات هي الانكشاف أمام الخارج، باعتماد الدولة على استيراد البذور، بنسبي تراوح بين 80 و90 في المئة، في حين افتقر الإنتاج المحلي الضئيل، الذي تهيمن عليه وزارة الزراعة، إلى التطوير، حتى بات بعيداً عن أي منافسة ممكنة. جرى الأمر ذاته بتمامه في مجال الأسمدة والمبيدات، المرتبطة باستيراد البذور (لكل صنف ما يناسبه من الأسمدة والمبيدات، وغيرها)، وباتت جميعها تعتمد على الخارج.

بات احتكار البذور حالاً عالمية بسبب سطوة الشركات وهيمتها، ولم يعد هناك مجال للتساؤل عن أسباب انصياع حكومات الدول النامية، كما هو في مصر. تكمن الإجابة في التوجه إلى التصدير؛ فالشركات الاحتكارية الموردة للبذور ذاتها تؤدي الدور نفسه في التحكم في معايير التصدير التي تتبعها دول الاستقبال⁽¹⁰⁾، وبذلك تغلقدائرة ولسان حالها يقول: لن تصدر حتى تستورد منا البذور، ولن نعطيك إياها إلا إن عطلت المنافسة ضدنا ولم تحم حقوقنا الفكرية على الأصناف، وبما يصب في الأخير في مصلحتها. ولعل بعض الإجابة يمكن في عامل الفساد⁽¹¹⁾.

يقدم الكتاب ملحمة عن حال صغار المزارعين والكيانات المحلية المنتجة للبذور، والتي تعجز عن الوفاء بالشروط التي تفرضها اتفاقيات حماية الأصناف النباتية، والتي لا تعترف بأثر الاستزراع والفرز وتطوير أساليب الزراعة، بينما يقصر الاعتراف لدى سلطات التسجيل المحلية والدولية على الإثبات المعملي، وعبر طرق معقدة تسمح لمن يملк أدواتها بأن ينهب جهد الآخرين ويعطل إثبات حقوقهم.

ورأينا أن هذه المنظومة تتجاهل الحقوق المشاعية؛ فلم تخلق هذه الأصناف أصلاً في المعامل، ونسبة المستربط منها من الطبيعة وعبر الفلاحة تبرر القول بالمشاعية، في مواجهة عنصر ضئيل لا شك في أن الفضل فيه للعلم والاستثمار. فلا ينفصل معنى السيادة على الغذاء عن الاستدامة البيئية، فمسألة التنوع البيولوجي باتت عرضة لقصف عنيف من أدعياء الملكية الفكرية والمحاصرين لأي تنوع في إنتاج البذور لصالح النظام

9 تثير حالة شركة مونсанتو للبذور هذا الأمر، فهي تعمل في مصر منذ عام 2008، وكانت قضيتها قد شغلت الرأي العام في مصر إلى درجة أثارت احتجاجات وتظاهرات شعبية، تساوكت مع الاحتجاجات العالمية ضد الشركة نفسها. ينظر: "لماذا نرفض مونсанتو؟"، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2013/5/24، شوهد في 20/4/2022، في: <https://bit.ly/3pOiuGm>

10 بركات.

11 تعد فترة يوسف والي وزير الزراعة المصرية خلال عهد مبارك كأشفة بوضوح لهذا العامل، فقد تعلق أشهر قضايا الفساد في عهده بالبذور والمبيدات والانحياز إلى الشركات الدولية في هذين المجالين عبر تورط الموظفين العموميين في م الواقع القرار في تمرير مصالح الشركات لقاء الرشى. وقد أشارت العديد من الكتابات التي وثقت لعهد مبارك وأساليب الغضب الشعبي الذي أدى إلى الثورة عليه، وكان منها فساد وزارة الزراعة. ينظر: عزمي بشارة، ثورة مصر: من جمهورية يوليوا إلى ثورة ينابير (الدوجة) / بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 199.

الاحتکاري الدولي. وبفقدان المزارع حقه في البدور يفقد أول خطوة في مسار السيادة على غذائه ويتضاءل دوره في تقرير نظام الغذاء في البلاد لصالح تلك الاحتکارية المعولمة. يحتاج تحرير البدور إنتاجاً وتدالواً إلى أكثر من جهد الفلاح، فهو يحتاج إلى بناء قدرات وطنية لإنتاج البدور، تضع الفلاح في بؤرة نظرها، وتشكل جدران الوقاية له من غواص الضغوطات الدولية. ولا تستطيع دولة واحدة القيام بهذا، ولا بد من مقاومةً عامةً من بلدان الجنوب، التي باتت تستنزف مواردها، أرضها ومياهها ومعرفتها وقوّة عملها، بأبخس الأثمان.

الفلاحات ومقاومة منظومة الغذاء الرديء

في الفصل السادس، يتناول الكتاب ثلاثة تلخص حال الريف المصري في وقتنا الراهن، تربط علاقات الإنتاج بالأبعاد الجندرية بطبيعة الإدماج في النظام الرأسمالي؛ ثلاثة الخبر والنساء والسيادة الغذائية.

استعرض الباحثان قرناً من تطور أصناف القمح المصري، وكيف أسهمت جهود الفلاحين ووحدات البحث الزراعية التابعة للدولة، في إثارة أبرز أصنافه، ثم كيف انتهت الحال بقوانين السوق لتحاصر إنتاج أصناف القمح المصرية، لصالح تعظيم الاستيراد. وبينما كيف ساد منطق التضييق، الذي أبرزت حالات الدراسة محاولات الفلاحين للتخلص من قيوده، وصراع مكتوم مع فروض السوق وإزماماتها. ورُكِّزاً على تطور منظومة إنتاج الخبر في الريف المصري، وتبيّناً للتلازم بين تغيير أشكال الإنتاج المنزلي والتحولات العمرانية التي غيرت شكل القرية في مصر، بعد التحول للبناء بالخرسانة، والاستغناء عن البيوت الطينية، في سبعينيات القرن الماضي.

للخبز في الريف المصري قيمتان لا تنفصل إحداهما عن الأخرى؛ فهو يحتل مكانة مركبة في غذاء الفلاحين (بل في غذاء عموم المصريين، بما جعل منه مرادفاً لمعنى "العيش"). وهو عماد مائدة الفلاح، ويستهلك نسبتاً 13 في المائة من الإنفاق على الطعام، الذي يقطع نصف دخول الأسر الريفية في العموم. وهو البديل الغذائي الأنسب في نظر الفلاح ليغوص نقصان البروتين الحيواني الغالي السعر، والذي يستهلك أكثر من نصف الإنفاق على الطعام (اللحوم وطيور وأسماك وألبان وبهض ودهون)؛ كذلك فإن للخبز رمزية اجتماعية عالية، إذ إنه "محمل بمضمون ثقافية واجتماعية طبقية"، ووجوده مصنوعاً في المنازل ووفق التقاليد الموروثة من عهود سقيقة "بشكل دائم في المنازل، وإهداء الخبر، وتعدد مرات الخبر كل شهر، لا تزال تعبر عن مكانة الأسرة الريفية" (ص 178).

وعبر عقود من السياسات النيلوليرالية، عانى الفلاحون الحرمان من زراعة القمح ومدخلات الخبر الأخرى، في وقت باتوا ينظرون إلى الخبر المدعوم الذي توفره مخابز الحكومة على أنه رديء وأدنى اجتماعياً، وغالباً ما يجعلونه علفاً لحيواناتهم ودواجنهم. نحن نتحدث عن أصحاب ملكيات صغيرة ومتناهية الصغر، يعدّ استخدام ما يراوح بين السادس والخمس من مساحتها تحدّياً في حد ذاته. لكن هذه المساحة الصغيرة باتت تشکّل باب الأمان الغذائي لهذه الأسر الفقيرة، ويبداً أمانها كما أوضحتنا من السيطرة على البدور. تختلف هذه الممارسة التعاقدات المفروضة، لكنها تقى الفلاحين من الاعتماد التام على السوق وعلى احتكار الدولة للبدور، بإدارة عملية إنتاج للبدور والتقاوی موازية، وباستبقاء جزء من المحاصيل لتقوم بهذه المهمة، وعدم انتظار ما توفره الآليات الحكومية، وبخاصة أن هذا الذي توفره لا يعكس الأنماط الغذائية والتفضيلات الخاصة بالفلاحين.

يُظهر الكتاب كيف ظلت الحكومة تدفع لجهة زيادة الأصناف من الذرة الصفراء وإدخالها في مكونات الخبر، في حين يسعى الفلاحون الأشد فقرًا لزراعة الذرة البيضاء التي تدخل في خبزهم مخلوطة بالقمح. وحتى مع

القبول بهذا الخبر الموصوف بالرداة، جاءت أزمة أسعار الغذاء التي صاحبت الأزمة المالية العالمية من عام 2008 وحتى 2011 بآثار وخيمة في معيشة الفلاحين. وبلغت الأزمة حدوداً مؤلمة، سقط خلالها مواطنون فيما عُرف حينها بـ "شهداء الخبز" بسبب العنف والتدافع في الطوابير أمام المخابز المدعومة⁽¹²⁾، بينما ظلت الحكومة تنكر أدنى مسؤولية لها عما وقع من تأثير في سلاسل الإمداد بطبعين القمح في الريف المصري.

في أوضاع الفقر هذه، أي في عالم الأسر المعدمة وتلك التي تقلّ ملكيتها عن الفدان، وهي الحال الغالبة على من يعيشون في قرى مصر، يُبرّز الكتاب دور النساء - وهو الدور الأهم في حقيقة الأمر - في تأمين غذاء صحي يفي بحاجات أسرهن، ويحقق الشكل الاجتماعي المناسب لثقافة الريف وأعرافه. وعلى الرغم من بقاء أشكال الهيمنة الذكورية التقليدية، التي يجعل الذكور يكادون يتفردون بالملكية وبالسيطرة على عوائد الإنتاج، وما يعرض جندرة العمل الزراعي من إشكاليات، في ظل انحياز علاقات الإنتاج إلى الذكور، ظل للمرأة الدور الرئيس في إدارة اقتصاد الأسر الريفية الفقيرة، في الحقل قبل المنزل، وأنصت بها صناعة القرار المتعلق بذلك، وبخاصة في إنتاج الخبز، سواء برعاية إنتاج أصنافٍ من القمح أفضل، وتشكيل خلائط من الطحين تناسب هذا الإنتاج بعيداً عن سيطرة الجهات الحكومية.

في حالات الدراسة، بادرت النساء إلى الاستفادة من مساحات صغيرة من الحقول تخصص لإنتاج احتياجات البيت من أصناف القمح الجيدة التي يفضلونها، بعد إثثار ذذورها. وقمن على نحو جماعي، أو ما أسماه البحث "شبكة أهلية تضامنية"، بإنشاء طريقة إنتاج للخبز موازية، حققت المقاومة النسبية لسياسات السوق، وتحدي منظومة الخبز المدعوم. أبرزت النساء وعيهن بقيمة التنظيم الاجتماعي، وقدرتنهن على تشكيل صور تعاونية تضامنية ومشاعية، بإنشاء أفران للخبز على حواجز الحقول، يستخدمها الجميع، ويتشاركن فيها العمل، تديرها في الأغلب نسوة من أهل القرية تفرّغن للعمل خباتات، ويرتبن أدوار استخدام تلك الأفران بين السيدات، ويعاونهن في لقاء أجراً مقبولاً.

أبرزت مبادرات إنتاج الخبز المنزلي في حالات الدراسة قدرةً على توسيع مفاهيم اقتصادية بديلة، تختطفى الشكل النقدي النفعي الضيق، وتطور حتى مفهوم المنفعة، بعيداً عن اختزال الإنسان في الشكل الاقتصادي المضطط. بالطبع كان لهذه المقاومة حدودها، في مجابهة وحشية النيوليبرالية، لذا انعقدت على منطق اقتصادي هجين، جمع بين منطق السوق ومنطق السيادة الغذائية، وكان أساسياً فيه كما أوضحتنا تعظيم قيمة التضامنية، بنشوء شبكات اجتماعية للإنتاج، تتقدمها النساء. دورهن كان أساسياً ويناسب طبيعة الفعل الاجتماعي في ظل هذه الظروف.

العمل في مواجهة السخرة المقنعة

إلى جانب إيضاح عمليات استنزاف القيمة في الزراعات النقدية، ومثالها محصول البطاطس (ص 79-113)، يقدم الكتاب مثلاً آخر يدل على الطابع الاستغلالي للعديد من السياسات الزراعية التي تطرحها الحكومة، وتزيّنها بشعار الحلول لأزمات قائمة، بينما تكمن غايتها في استنزاف القيمة من الريف، وهو مثال الزراعة التعاقدية وتطبيقاتها في مجال إنتاج محصول البنجر لغرض صناعة السكر (ص 115-144).

12 تعدد تفاصيل هذه الحالة المأساوية، وتتعدد فصولها، ومنها على سبيل المثال ما يحمله هذا الخبر: "أم سمية أسلمت الروح قبل الرغيف وأخرى ماتت وهي تحضرنه: مشاهد وشهادات من قلب طوابير الخبز"، البيان، 10/4/2008، شوهد في 20/4/2022، في: <https://bit.ly/3rEdepQ>

هذا النمط على ما فيه من بعض الأوجه الإيجابية، وبخاصة ما يتعلق بتنظيم الإنتاج الجماعي لمحاصيل نقدية عالية القيمة في ملكيات متقدمة، ظل يضم "أشكالاً من الهيمنة والإخضاع" (ص 144) أساسها حرمان الفلاح من نصيبه الأولي في هذه القيمة، وانشغل بتتمريرها إلى جيب الشركات المحتكرة للمحصول، والتي تفرض العقود أن يورد لها الفلاح نتاج أرضه، بسعر وجودة هي من يحددها. الزراعة التعاقدية التي يبسط لنا الكتاب نموذجها في صعيد مصر، هي علاقة تفترق إلى أدنى مقومات الحكامة العادلة، يميل ميزانها إلىصالح الصناعات الزراعية على حساب الفلاحين المنتجين، وتحاكي الحكومة إلى هذه المصالح باسم تعزيز الصادرات الزراعية.

الزراعة التعاقدية هي سياسة جرى تبنيها في عام 2015، بعد عقدتين من تجريبها حفلت مقاومة الفلاحين، على الرغم مما يعلن عن إغواها المتمثل في ضمان دخل محدد من نتاج الأرض. ما يطلب وفق هذه الصيغة التعاقدية من الفلاح، سواء التزامه بتوريد كمية معينة من المحصول لكل فدان، أو الالتزام بمعايير للجودة بعينها، لا يقابله التزام من الشركات المحتكرة بأن تقدم تيسيرات تمويلية للفلاحين أو معاونات فنية أو تخفف عنهم أعباء الإنتاج، من أسمدة وغير ذلك. وتعبر صيغة التعاقد الجماعي مع أصحاب الملكيات المتماثلة الصغر دون النصف فدان، وهم نسبة كبيرة من الفلاحين المصريين، ومجمل ما يعرف بسياسات الإدماج الأفقي للفلاحين في منظومات الإنتاج، عن بؤس هذه العلاقات الاحتكارية، وهشاشة وضع الفلاح في مقابل المصانع التي يورّد لها المحصول.

أنتجت محاولة الفلاح التكيف مع هذا النظام عدة صور للمزاملة وتغيير قوة العمل وتدالو الأيدي العاملة بنظام مبادلة الوقت، لكن هذا لم يسهم كثيراً في تحسين وضعية الفلاح ضمن العلاقات التعاقدية، ولم يضمن له توازناً بين التزامات توضع على كاهله وما على الشركات المنتجة للسكر من الالتزامات. ينعكس هذا البخس بحدة على سعر العمل، الذي ينزل إلى مستويات شديدة التدني، في مقابل ما تحصله الشركات من عوائد بيع السكر المصنوع.

تبرز الدراسة، التي تعتمد على مقابلات ميدانية، كيف ظل الإدماج العادل للفلاحين في السوق مطلباً مرفوعاً، لكن الاحتكارات عملت على عرقلته، في ظل غياب مستويات الحكامة المستقلة؛ هذه الحكومة من شأنها أن تضبط تسعير المحاصيل، ولا ترك تقييم كفاءة المحصول الزراعي بيد الشركات. أدت هذه الحال إلى بخس نتاج عمل الفلاح وفرض أسعار غير عادلة لتوريد محاصيله. برهنت تحليلات عديدة على الطابع الاستغاثي والاستنزافي مثل هذه السياسات، التي تورد للبلدان الغنية وشركتها في التحليل الأخير المياه والخصوصية والعمل الماهر بأسعار غير مجذبة، وأن السياسات الزراعية المنحازة ضد الفلاح هي الأداة في هذا الاستنزاف، الذي يعبر عن طبيعة التقسيم الدولي للعمل في ظل النيوليبرالية.

خاتمة

يعينا كتاب عيش مرحّح الصادر قبل أن تلقي الحرب في أوكرانيا المزيد من علامات الاستفهام عن الانكشاف أمام هزات السوق العالمية، في كشف بعض أوجه السياسات النيوليبرالية ودورها في الإفقار المنظم للريف. في المقابل يبين مقاومة تختانية، أساسها مفهوم السيادة الغذائية. وقد بين معالمها بوصفها ممارسة في أرض الواقع الريفي، تشقق من أفعال المزارعين دلائل على حجية هذا المفهوم والنظام الغذائي الذي ينادي به. وبينه الكتاب كذلك بوصفه حركة تناهض تلك السياسات الزراعية المطبقة منذ سبعينيات القرن الماضي، تحت مسمى الأمن الغذائي، ورهانها على الشركات الاحتكارية لا على التنظيم الاجتماعي للفلاحين.

لقد ينّ الكتاب مثالب هذه السياسة، وبخاصة أنّ قوامها الخصم من قدرات المجتمعات الريفية على الإنتاج، بل إعاقة قدراتها في التنظيم والعمل الذاتي لأجل ترسيخ مفاهيم اقتصادية لا تتخطى مجرد المنفعة المضحة وحساباتها الباردة.

هذا الكتاب سرُّ منمّقٌ مأساة، ملخصها إنه في ظلّ النيوليبرالية تستحيل السياسة العامة مجرد انعكاس لإرادة القوة التي لا تحدّها سوى حسابات نفعية باردة، وهيمنة القلة على التنظيم السياسي للدولة، حتّى باتت مجرد أداة استغلال مجحفة لحقوق القطاع الأوسع من المجتمع⁽¹³⁾. ويبرز من بين دروسه ما قدّمه حالة الدراسة من دلائل على دور التوجهات النيوليبرالية في تحويل المجال السياسي إلى لعبة تدور بين جماعات تعبر عن أشد المصالح ضيقاً، ويهمّش فيها بقية الفاعلين الاجتماعيين. لقد توسلت عمليات نزع القيمة من الريف نماذج للحكم والإدارة منحازة إلى صالح رأس المال، وتمارس مختلف صور الإجبار السلطوية لإنجاز مهمتها.

في قرى الدراسة جرى ابتداع مفاهيم اقتصادية بديلة للتصورات النفعية الضيقة والمبسيبة لإقليم الفلاحين، وقدّمت صور حية من واقع الإنتاج الزراعي تظهر انعكاسات التحولات التي عرفها الريف عبر العقود الماضية، وكيف تأثرت المعيشة الاجتماعية بتشوّهات علاقات الإنتاج بريف مصر، وبانحياز القوانين والسياسات العامة إلى صالح رأس المال المحلي والأجنبي. هذا الكتاب حافل بدروس عن الفقر والتمييز وتهميشه الريف وجندره الإنتاج الزراعي وبخس العمل والوصول إلى حدود الاستغلال القصوى للفلاحين في ظلّ السياسات الاحتكارية النيوليبرالية.

صحيح لم تشمل الدراسة العديد من المعوقات التي تعترض الاقتصاد الريفي، ولم تخف القدرة المهولة للسياسات النيوليبرالية المعززة بانحياز السلطة وطغيان بيروقراطيتها، لكن القارئ سيلمح أفقاً يضيئه الكتاب بيسّر بإمكان التحول عن النيوليبرالية ونقض أوهام الأمن الغذائي، لصالح سياسات بديلة قوامها السيادة الغذائية، والانحياز إلى الفلاح المنتج. ويدعو لتوسيع هذه الحركة الاجتماعية، التي في مقدورها أن تفجر قدرات الريف، وتضع الفلاح في بؤرة نهضة جديدة، حين تجزيه عن عمله أجرًا وملكاً ومكانة. يبشر الكتاب بتحولات إيجابية في الريف، لم يخفها فقره، أساسها قيم التضامنية والتعاونية، والرغبة في تعزيز التوجهات المستقلة والتحول صوب أنماط للزراعة مستوعبة لاحتياجات الريف ولا تنفي المفاهيم الاقتصادية النفعية، دون وجهها المنحاز والمفقير. سياسات تسندها منظومة تشريعية، يكون قوامها العدالة الاجتماعية، وهدفها سيادة الفلاحين على مخرجات أرضهم وعملهم.

يierz الكتاب صور المقاومة في مواجهة سياسات خفض حنص المياه، وفرض نوعيات معينة من التقاويم والبذور، وفرض توريد كميات بعينها، لقاء أسعار بخسة، وكل ما يدعوه الباحثان "أشكال من العنصرية البيئية" تستهدف الفلاحين بخصوص حقوقهم في الموارد المائية والبيئية، في حين تعطي بسخاء هذه الموارد للشركات وكبار المالك. وبالتوازي مع النمط المتشقّف المفروض على الفلاحين، ترعى الحكومة نمط الزراعة الرأسمالية الكثيفة، والصناعات الزراعية المرتبطة بها، وهي زراعات يتأسس نموذجها على معادلة معايير الاستدامة البيئية. ظلّ هذا النمط يقود مجمل الاقتصاد المصري منذ تطبيق سياسات الانفتاح مع سبعينيات القرن الماضي، حتى يمكن القول إن مصر تمثل حالة مثالية بين بلدان العالم الثالث في فرض السياسات النيوليبرالية⁽¹⁴⁾.

13 Miguel A. Centeno & Joseph N. Cohen, "The Arc of Neoliberalism," *Annual Review of Sociology*, vol. 38, no. 1 (2012), pp. 317-340.

14 بدأت سياسة الانفتاح مع الرئيس السادات، وفي السبعينيات برزت سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي، وكان في القلب منها مشروع ضخم لتصفية القطاع العام وخصخصته، وفي العقد الأخير من عهد مبارك تسارعت خطى فرض التوجهات التقشفية، وازدادت حدتها مع النظام الحالي.

References

المراجع

عربية

بشاره، عزمي. ثورة مصر: الجزء الأول: من جمهورية يوليوا إلى ثورة يناير. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

أجنبية

Centeno, Miguel A. & Joseph N. Cohen. "The Arc of Neoliberalism." *Annual Review of Sociology*. vol. 38, no. 1 (2012).

Laswell, Harold D. *Politics: Who Gets What, When, How*. New York: Whittlesey House, 1936.

"Impacts of COVID-19 on Food Security and Nutrition: Developing Effective Policy Responses to Address the Hunger and Malnutrition Pandemic." *Committee on World Food Security*. September 2020. at: <https://www.fao.org/3/cb1000en/cb1000en.pdf>